بيان المجموعة العربية حول تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة

شكرا السيد الرئيس،

يسرني أن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية.

بداية أودّ التذكير بالأهمية البالغة التي توليها المجموعة العربية لعمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة في تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه. كما نجدد تمسكنا بنظام دولي يقوم على الاحترام التام للميثاق من قبل كافة الدول دون استثناء.

تُعقد اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق في لحظة امتحان لمصداقية منظمتنا وفاعليتها، وذلك في ظل إمعان قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ ما يزيد عن السنة، في خوض حرب إبادة جماعية على الفلسطينيين في غزة، وتدمير منازلهم ومدارسهم ومرافقهم الطبية وغيرها من البنى التحتية الحيوية، والقيام بعمليات تهجير قسري منهجية وواسعة النطاق، تُعرّضهم لظروف حياة غير إنسانية وتنكر حقهم في الحياة وفي تقرير مصيرهم رغم الخلاصة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية من أن الشعب الفلسطيني محمي ولديه حقوق ناشئة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، و التدابير المؤقتة بالتواريخ التالية ٢٠٢٤/١/٢٦، ٢٠٢٤/٣/٢٨ ، ٢٠٢٤/٥/٢٤، والتي أمرت بها المحكمة على إسرائيل لوقف قتل الفلسطينيين وإيذائهم جسدياً وعقلياً ووقف منع الولادات وتدفق المساعدات الإغاثية والطبية إلى كامل قطاع غزة ، والتنسيق المستمر مع وكالة الأمم المتحدة الغوث الإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " الأونروا" ورغم صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد على عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني

في أسرع وقت ممكن، كما تهيب المجموعة بجميع الدول الأعضاء بالمنظمة الأممية من أجل العمل على ضمان قيام سلطة الاحتلال بالتنفيذ الكامل لكافة التدابير الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة، ومن قبل جميع الدول خصوصا تلك التي تدعم العمليات العسكرية الإسرائيلية بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتأسيساً على ما سبق، تدعو المجموعة العربية إلى التصدي للخروقات الممنهجة والاستهتار المتواصل بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل الكيان المحتل. كما تدين المجموعة العربية بأشد العبارات قيام ممثلي الكيان المحتل بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة في الجمعية العامة يوم ١٠ مايو ٢٠٢٤، وكذلك قيام رئيس وزراء الكيان المحتل بوصف الأمم المتحدة داخل قاعة الجمعية العامة " ببيت الظلام ". كما تدين المجموعة العربية هجوم الكيان المحتل على موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، خاصة الأونروا التي تم تجريمها من قبل الكيان المحتل وهي وكالة تم إنشاؤها وفقاً لقرار من الجمعية العامة، فضلا عن قيام هذا الكيان المحتل بإعلان الأمين العام "شخصاً غير مرغوب فيه". كل تلك التصرفات تؤكد أن الكيان المحتل لا يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ولا ينتمي إليها. كما تدعو المجموعة العربية أحرار العالم إلى مضاعفة جهودهم من أجل تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٨/٢٧ لسنة (٢٠٢٤) ورقم ٣٥/٢٧ لسنة (٢٠٢٤) الداعيين لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

السيد الرئيس،

إنّ تواصل عجز منظومة الأمم المتحدة عن وقف المجازر التي ترتكب كل يوم في فلسطين وجّه رسالة خاطئة لسلطة الاحتلال وأدّى إلى إطلاق يدها لمواصلة عدوانها وحرب الإبادة على الشعب الفلسطيني الأعزل وارتكاب المزيد من الجرائم في لبنان، كما أنّه يمثّل مؤشراً سلبيا على فاعلية المنظومة الدولية ومصداقيتها ويُعزّز فكرة انطباق سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني بشكل غير متساوٍ يُكرّس ازدواجية المعايير. وفي هذا السياق، تدين المجموعة العربية العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني وعلى لبنان وسوريا، والذي يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتحديدا حظر استخدام القوة ضد سيادة وسلامة أراضي دول أعضاء في الأمم المتحدة. كما تشدد على أن هذا العدوان على الشعب اللبناني يمثل خرقاً لقواعد أخرى من القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تدين المجموعة الاستهداف الإسرائيلي المتكرر لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في جنوب لبنان والذي يشكل خرقاً صارخاَ للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني.

وعليه تدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١. كما تحث المجتمع الدولي على التضامن مع لبنان ومساعدته في مواجهة الأزمة الإنسانية الحادة التي يمر بها عبر توفير الدعم الإغاثي العاجل والكافي.

وختاماً، تود المجموعة العربية أن تؤكد على الأهمية القصوى لاحترام ميثاق الأمم المتحدة من قبل الجميع دون استثناء والاحترام التام لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل صون السلم والأمن الدوليين، كما تؤكد المجموعة العربية على ضرورة تطبيق القوانين الدولية ذات الصلة على الجميع دون ازدواجية أو انتقائية.

أشكركم على إصغائكم.